فكرة للدراسات والتنمية
Fikra for Studies & Development

Strategic Initiative for Women in the Horn of Africa

SIHA Network

غير قابلات للكسر

نضال النساء السودانيات ضد العنف الجنسي المرتبط بالنزاع خلال الحرب

تقرير وتوصيات

8 مارس 2024

تصدر فكرة للدراسات والتنمية في اليوم العالمي للمرأة لهذا العام، ٨ مارس ٢٠٢٤، تقريرها البحثي عن العنف الجنسي المرتبط بالنزعات خلال الحرب الاهلية التي اندلعت في السودان منذ ١٥ ابريل ٢٠٢٣.

ويتناول تقرير فكرة للدراسات والتنمية المعنون (غير قابلات للكسر: نضال النساء السودانيات ضد العنف الجنسي المرتبط بالنزاع) تحليل الفظائع البشعة التي تم ارتكابها ضد النساء السودانيات خلال فترة الحرب والتي تكاد تكمل عامها الاول. وقد شهدت الاشهر الماضية ارتكاب سلسلة ممنهجة من الفظائع ضد المدنيين شملت القتل الجماعي والتهجير القسري والنهب والسلب والاعتقال والتعذيب والاخفاء القسري، ولكن تم ممارسة العنف الجنسي ضد النساء والفتيات بشكل خاص كأداة في الحرب تهدف الي كسر الضحايا واخضاع المجتمعات والسيطرة عليها.وكما تم استخدام هذا النمط من الانتهاكات كعامل تحفيز على القتال والتجنيد للمرتزقة المنخرطين في القتال.

يتناول التقرير تحليل الانماط المختلفة للانتهاكات التي يتم ارتكابها خلال فترة الحرب الحالية،وكما يتناول مسألة الحصانة وسياسة السماح بالإفلات من العقاب والعوامل التي تنتجها في السياق السوداني الحالي بما في ذلك خطاب الجهات السياسية والدبلوماسية الفاعلة في الازمة السودانية فيما يتعلق بهذه الانتهاكات. وايضاً، يستعرض التقرير المعوقات التي تحد من امكانية الوصول الي الضحايا وتعرقل التبليغ الامن والتوثيق والكشف عن الصورة الكلية للانتهاكات بشكل دقيق. وهي نفسها العوامل التي تساهم في الحد من امكانية وصول الضحايا لتلقي العلاج والرعاية اللازمين. وكما ايضا يتناول التقرير تحليل مثال احصائي لمجموع الحالات التي تمكنت الشبكة الاستراتيجية لنساء القرن الافريقي (صيحة) من توثيقها بشكل كامل في الفترة ما بين ١٥ ابريل و٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، والتي بلغت ١١٧ حالة. فيما كانت هناك حالات اخرى تم التبليغ عنها وتوثيقها بواسطة منظمات ومجموعات اخرى منها وحدة مكافحة العنف ضد المرأة، ومنظمة سورد، والمركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام والمرصد السوداني لحقوق الانسان، وغرف الطوارئ المختلفة، وغيرها من المجموعات العاملة في المجال، ولكن لم يتسن لنا الوصول اليها بشكل كامل لإدراجها في التحليل.

ويعرض التحليل التحديات التي تواجه الناجيات في مجال تلقي الرعاية الطبية والدعم النفسي، وايضا التحديات التي تواجه مقدمي الخدمات، بالإضافة الي الفجوات القانونية والصعوبات التي تواجه الناجيات في سياق القانون الجنائي الساري حاليا في السودان، وايضا الفرص المتاحة لتوثيق الانتهاكات التي تعرضن لها وتلقي العناية المناسبة.

وفي ختام التقرير نستعرض التوصيات العملية التي جاءت في النقاشات التي دارت في مؤتمر القضايا الانسانية - ٢٠٢٣ والذي انعقد في القاهرة في نوفمبر ٢٠٢٣، بمشاركة قاعدية واسعة. وتشمل هذه التوصيات مجالات العناية الطبية، وتلقي الدعم الاجتماعي والنفسي، والجانب القانوني.

نشرف في فكرة للدراسات والتنمية، ان يتصدر تقريرنا هذا بتقديم فاعلتين نسويتين بارزتين على الصعيد السوداني المحلي والدولي وهما السيدة ريم السالم، المقررة الاممية الخاصة المعنية بالعنف ضد النساء والفتيات، والمناضلة والناشطة النسوية السودانية البارزة الاستاذة فهيمة هاشم.

في اليوم العالمي للمرأة، نتقدم بالتحايا والاجلال للنساء السودانيات في نضالهن العظيم في هذه الظروف العنيفة التي تهز بلادنا. لم ينكسرن ولن ينكسرن وهن يزن الطريق لشعبنا في الصمود، والتحدي، والشموخ، والمقاومة.

فكرة للدراسات والتنمية

www.fikrasd.com

جدول المحتويات

تقديم 3

ملخص 8

السياق الاجتماعي للعنف الجنسي والجنساني في السودان..... 11

كشف الحزن السري: العوامل التي تعيق دقة التقارير 14

الأنماط الرئيسية للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات في الحرب الحالية . 18

مثال إحصائي يوضح نمط الأزمة..... 24

تحديات تقديم الخدمات للناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات 26

التحديات الطبية: الخدمات المتعلقة بالصحة الإنجابية والجنسية 26

خدمات الدعم النفسي والاجتماعي..... 29

التحديات والثغرات في الحماية القانونية..... 32

التوصيات..... 36

التوصيات الطبية..... 36

التوصيات النفسية والاجتماعية 37

التوصيات القانونية 38

تقديم

بقلم **ريم السالم**

المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالعنف ضد النساء والفتيات

منذ بداية الحرب بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية في السودان في 15 أبريل 2023، اتخذ العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك العنف الجنسي ضد النساء والفتيات، أبعادًا مثيرة للقلق. ليس هناك شك في أن أبشع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك الاستعباد الجنسي والاتجار والاستغلال الجنسي والاغتصاب، لا تحدث فحسب، بل يتم استخدامها أيضًا بشكل متعمد كأداة حرب، لكسر المعارضين وتدميرهم، وتدمير نسيج مجتمعاتهم، والسيطرة عليها.

لقد تم إعاقة حق الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي في الحصول على المساعدة والحماية بشكل كبير بسبب القتال، مما أعاق الوصول إلى الضحايا والمجتمعات المحلية في المناطق المتضررة من النزاع.

باعتبارنا هيئة إجراءات خاصة تابعة لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فقد أعربنا عن انزعاجنا إزاء هذه الانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها المدنيون، بما في ذلك النساء والفتيات، في السودان بشكل يومي، والإفلات المتفشي من العقاب الذي يُسمح بحدوثه، والانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها المدنيون، بما في ذلك النساء والفتيات، في السودان وكذلك عن انعدام الضغوط التي يمكن ان تمارسها الدول التي لها نفوذ على الأطراف

المتحاربة، ولا سيما قوات الدعم السريع، التي تم توثيق أنها مسؤولة عن معظم حالات العنف الجنسي المنهجي والواسع النطاق المبلغ عنها.

وقد واجهت المنظمات الدولية والمحلية العاملة في الخطوط الأمامية، وخاصة منظمات المجتمع المدني السودانية والمجموعات النسائية، صعوبة بالغة في توثيق الفظائع المرتكبة وتقديم المساعدة والدعم للناجين، بما في ذلك الرعاية الصحية الإنجابية والجنسية. ومع ذلك، فإنهم لم يدخروا أي جهد في القيام بما في وسعهم، بموارد قليلة في كثير من الأحيان، وبمخاطر جسيمة على أنفسهم وعلى الضحايا.

من الضروري دعم قدرة المنظمات المحلية على التوثيق، والإدلاء بالشهادة، والمطالبة بالمساءلة، ودعم أصوات المدافعات عن حقوق الإنسان، والناجيات، والعاملين في مجال الصحة. ومن الضروري أيضًا أن يتوقف القتال وأن تعود الأطراف المتحاربة إلى طاولة المفاوضات من أجل التوصل إلى حل سياسي دائم. ويجب أن تكون النساء والفتيات في السودان جزءًا من العملية السياسية والحل ولا يمكن إبعادهن الي الهامش. لقد أثبت التاريخ أن استبعاد النساء من العمليات السياسية هو من العوامل التي تقوض استمراريتها وتضعف نتائجها.

تقديم

بقلم **فهيمة هاشم**

ناشطة نسوية وحقوقية من السودان

يسلط هذا التقرير بعض الضوء على الهجمات التي لم يتم الإبلاغ عنها بشكل كاف على النساء والفتيات السودانيات في ظل الصراع الحالي. إن العنف الجنسي والاغتصاب في حالات النزاع يسببان صدمة شديدة ومدمرة ليس فقط للنساء والفتيات كناجيات، ولكن لأسرهن ايضاً، لأن الاغتصاب والعنف الجنسي يهدف على وجه التحديد إلى ترويع وإخضاع المجتمعات بأكملها ويؤثر على نسيجها الاجتماعي. لقد كان تاريخ السودان الطويل من الصراع على أجساد النساء دائمًا معركة حرب وسلطة أبوية.

إن القتال الذي اندلع في العاصمة السودانية الخرطوم يوم 15 إبريل/نيسان، ثم تمدد الي غرب دارفور في وقت لاحق، كان نتيجة مباشرة للصراع الشرس على السلطة داخل القيادة العسكرية للبلاد. دارت الاشتباكات بين الجيش النظامي وقوة شبه عسكرية تسمى قوات الدعم السريع. لقد أصبح وضع اللاجئين والنازحين داخلياً في السودان مأساوي. منذ ذلك الحين، أُجبر أكثر من 6 ملايين شخص على ترك منازلهم والبحث عن ملجأ في مناطق أكثر أمانًا داخل السودان، أو عبر الحدود في البلدان المجاورة. تُركت النساء والفتيات يكافحن من أجل الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية والحماية الأساسية المنقذة للحياة، بما في ذلك ما يقدر بأكثر من 100,000 امرأة حامل. وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن حوالي 80% من المستشفيات في المناطق المتضررة من النزاع خارج الخدمة، بما يؤدي إلى تفاقم مشكلة الرعاية

الصحية العميقة بالفعل بسبب عقود من الفساد والخصخصة وسوء الإدارة والحكم العسكري الاستبدادي.

المناطق الأكثر تضرراً حتى الآن هي دارفور والخرطوم وكردفان، ومؤخراً ولاية الجزيرة، حيث تشتد حدة القتال؛ وفي هذا السياق، فهذه هي المناطق التي يكون فيها وصول المساعدات الإنسانية هو الأقل. وفي البلدان المجاورة مثل تشاد وجنوب السودان ومصر وإثيوبيا، والتي تواجه تحديات عميقة خاصة بها، لا تنتظر أولئك الذين يعبرون الحدود من السودان سوى القليل من المساعدة أو لا شيء على الإطلاق.

أشارت الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان إلى أن هناك ارتفاعا حادا ومثيرا في حوادث العنف ضد المرأة بأشكال مختلفة، من القتل إلى الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، إلى الاختطاف والاستعباد الجنسي. وفي هذا الصراع، تتعرض النساء والفتيات للاغتصاب والعنف الجنسي، مع نقص كبير في الدعم من المجتمع بسبب الوصمة المرتبطة به. ولا يزال الدعم الطبي والنفسي محدوداً، وكما لا يزال القانون يعوق معالجة الحمل غير المرغوب فيه بسبب الاغتصاب والعنف الجنسي.

نشأ النجاح الأولي للنساء في التنظيم من رحم الحركة المناهضة للاستعمار والحركة القومية. بدأت الحركة النسائية السودانية الحديثة في أواخر الأربعينيات بقيادة النساء الحضريات المتعلمات بشكل رئيسي. وبحلول عام 1952، تم تشكيل الاتحاد النسائي السوداني، وعلى الرغم من أيديولوجيته الاشتراكية فقد سعى إلى توحيد النساء بغض النظر عن انتمائهن السياسي. كانت حقوق المرأة في العمل والتعليم والمشاركة السياسية، مثل حق

التصويت، هو أجندة أعماله الرئيسية. ولكن لم يكن لهذه الإصلاحات نفس التأثير على جميع النساء السودانيات. أعاق ذلك الاختلافات العرقية والدينية والموقع الجغرافي (الريفي / الحضري). وبحلول الستينيات والسبعينيات كانت ذروة حصول المرأة السودانية على العديد من الحقوق في المجال العام، والمشاركة في المجال السياسي، والعمل خارج المنزل، وتلقي التعليم الذي أدى إلى حصولها على عدة جرعات في مستويات صنع القرار الحكومي.

استمر نضال المرأة السودانية صامدًا وصريحًا على الرغم من كل التحديات التي واجهها خلال حكم النظام الإسلامي. كانت المساهمة الضخمة للنساء والفتيات في ثورة 19/2018 استمرارًا لذلك. وساهمت ثورة 19/2018 في ظهور موجة جديدة من تنظيم الحركة النسوية الشابة وأسفرت عن إنشاء تحالفات ومنظمات جديدة ليس فقط في الخرطوم، بل انتشرت في جميع أنحاء الولايات الثماني عشرة.

لعبت هذه التحالفات والمنظمات الجديدة دوراً حاسماً في الدفاع عن حقوق المرأة والضغط من أجل المساواة بين الجنسين في السودان. نظموا احتجاجات ومسيرات وأشكال أخرى من النشاط لرفع مستوى الوعي حول القضايا التي تواجهها المرأة في البلاد. وكان أحد المطالب الرئيسية لهذه الحركات هو وضع حد للعنف والتمييز القائمين على النوع الاجتماعي.

كما وفرت هذه الائتلافات والمنظمات أيضًا منصة للنساء لمشاركة قصصهن وخبراتهن، مما عزز الشعور بالتضامن بين المجموعات المختلفة. لقد خلقوا مساحات آمنة للحوار والدعم وتمكين النساء.

ملخص

يعد العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في السودان، والذي اندلع مع بداية الحرب في 15 أبريل/نيسان 2023، أحد جوانب الصراع التي لم يتم تناولها والتبليغ عنها بشكل كاف. منذ بداية النزاع، تعرض السكان المدنيون لإطار متواصل من الفظائع، حيث تقطعت بهم السبل بين الأطراف المتحاربة المتمثلة في القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. كانت النساء والفتيات معرضات للخطر بشكل خاص في هذا السياق، حيث لم تقتصر معاناتهن على أهوال الحرب المباشرة فحسب، بل تعرضن أيضًا للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي (SGBV)، والذي ظهر في اشكال الاعتداءات والاغتصابات الجنسية، من بين أشكال أخرى، تفاقمت بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تسببت فيها الحرب. يتطلب التصدي للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في السودان استراتيجية متعددة الأوجه تأخذ في الاعتبار السياق المجتمعي وتلبي الاحتياجات الطبية والعاطفية والقانونية للناجيات وهن يكافحن من أجل إعادة بناء حياتهن والتعافي وفي سبيل السعي لتحقيق العدالة.

بالنسبة لهذا التقرير، تم الحصول على الإحصائيات المتضمنة من المنظمة النسوية المرموقة "المبادرة الإستراتيجية لنساء القرن الأفريقي" (SIHA) التي تمكنت من تسجيل وتوثيق 117 حادثة اعتداءات جنسية في الفترة ما بين 15 أبريل و31 ديسمبر 2023. ويظل العدد الفعلي أعلى بكثير لأن الحالات المبلغ عنها والتي لم يتم توثيقها والتحقق منها بشكل كامل أكبر بكثير مما استطاعت المنظمات المختلفة العاملة في المجال التوصل اليه. فقدت العديد من التقارير والبلاغات التي تقدمت بها الناجيات في الأيام الأولى من

النزاع، ولم يعد من الممكن اخضاعها لمزيد من التوثيق والتحقق بسبب الظروف المتعلقة بالأمن والاضطرابات التي اجتاحت البلاد بأكملها بما اعاق عمل المجموعات الحقوقية. ولا تزال هذه الظروف ضمن عوامل اخرى تمنع الإبلاغ الدقيق عن الحالات في العديد من مناطق البلاد. علاوة على ذلك، لا يشمل هذا الرقم الحوادث التي وقعت في دارفور، حيث يجعل الوضع الأمني المستمر حتى الان، الإبلاغ عن الانتهاكات وضبطها والتحقق منها امراً في غاية الصعوبة. ولا تزال التقارير وبلاغات الحالات حول ضحايا الانتهاكات الجنسية في كل من الجزيرة ودارفور ترد حتى الان، وسيستغرق توثيق الحجم الحقيقي لهذه الانتهاكات والتحري عن صحتها ومداها وقتاً مقدراً. كما أن الوصمة الاجتماعية والثقافية والعائلية، وعدم إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية الجنسية والخوف من الانتقام، كلها عوامل تتضافر لتزيد من تنفير ضحايا العنف الجنسي عن الإبلاغ عن الجرائم التي تعرضوا لها، فضلاً عن إعاقتهم عن طلب المساعدة. تتداخل عوامل متعددة للمساهمة في نقص الإبلاغ عن العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي (SGBV) في بيئة الصراع هذه، كما هو مفصل في هذا التقرير.

ومع اشتداد الحرب واتساع نطاقها في مدن وولايات جديدة مثل الجزيرة وكردفان، تتزايد موجة الاعتداءات الجنسية وتتخذ أشكالاً جديدة. والاهداف المقصودة منها متعددة الأوجه: فهي استراتيجية عسكرية، واداة لإظهار القوة والهيمنة، ووسيلة لكسر الضحية نفسيا وجسديا وعاطفيا، وإذلال وإرهاب المجتمعات وتأكيد التفوق، والهيمنة العرقية، والسياسية والثقافية.

يتطور نمط العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات (CRSV) بشكل مستمر. في البداية، كانت جرائم العنف الجنسي منحصرة على الاغتصاب، سواء ارتكبه فاعل واحد أو مجموعة من فاعلين، لكنه تطور إلى أنواع أخرى من الانتهاكات الشنيعة مثل الاختطاف، والعمل القسري، والاستعباد الجنسي، وظهرت التقارير عن زواج الأطفال والزواج القسري، وتتداخل عوامل عنصرية وإثنية وسياسية مع العديد من هذه الجرائم. علاوة على ذلك، هناك ظاهرة لتضمين الرجال والفتيان في هذه الموجة من الجرائم الجنسية، إما كشهود على الاعتداء على الإناث أو كضحايا للاعتداء أنفسهم.

ولا يزال مرتكبو هذه الجرائم، وخاصة أولئك المرتبطين بقوات الدعم السريع، يتمتعون بدرجة عالية من القدرة على الإفلات من العقاب، وهم قادرون حتى الان على تجنب تداعيات أفعالهم. إن عدم رغبة المجتمع الدولي في تحميل الأطراف المتحاربة المسؤولية المؤسسية على هذه الفظائع يؤدي إلى تطبيع استخدام هذا النمط الوحشي من الجرائم والانتهاكات الجنسية كأداة للحرب ويعزز استمراره.

يقدم التقرير التالي الخطوط العريضة لقضايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات التي تواجه النساء والفتيات في السودان اليوم، بالإضافة إلى توصيات حول كيفية تفعيل تقديم الدعم للناجيات في مجالات العمل المختلفة المتعلقة بهذه الانتهاكات.

السياق الاجتماعي للعنف الجنسي والجنساني في السودان

على الصعيد العالمي، يتمتع السودان بمجموعة ديموغرافية شابة نسبياً. (49.6%) من السكان يقعون في الفئة العمرية (15-64 سنة)؛ من بينهم، (20%) تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عامًا. ما يقرب من نصف إجمالي السكان (48.7%) من الإناث، والأغلبية من الإناث الشابات: (28%) تتراوح أعمارهن بين (15 و29 عامًا)، (12.2%) من المراهقات الشابات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 10 و14 عامًا. بينما في العموم (49.4%) من الشريحتين الأخيرتين هم إناث.[1]

تعاني غالبية النساء والفتيات في السودان من قيود ثقافية تمنعهن من الحصول على التعليم والموارد المالية الكافية. إن سلطة منح الموافقة بشكل فردي واتخاذ القرارات المتعلقة بحياتهن الخاصة هي في كثير من الأحيان محدودة أو مُنتزعة من النساء والفتيات بالكامل. على سبيل المثال، 21% من الفتيات في الفئة العمرية 15-19 سنة في السودان متزوجات حاليا، ومنهن 11.9% تزوجن قبل سن 15 عاما. ولهذه الإحصاءات أهمية خاصة لأن قضايا مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والوصول إلى وسائل تنظيم الأسرة والقدرة على تحديدها غالبًا ما ترتبط بالزواج المبكر.[2]

---

1 الإحصاءات السكانية – المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / المنظمة الدولية للهجرة / مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية / التقارير الإحصائية الشهرية، 2021؛ التوقعات السكانية للسودان 2021 – 2025، المكتب المركزي للإحصاء السودان؛ المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2014 في السودان، التقرير النهائي.

2 المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2014 في السودان، التقرير النهائي.

لا يزال الفقر في السودان منتشراً على نطاق واسع حتى قبل بدء الصراع، وسكان الريف، وخاصة النساء والنازحين داخلياً، هم الأكثر تضرراً من الفقر.[3] ويبلغ معدل معرفة القراءة والكتابة الإجمالي بين الفئة العمرية 15 إلى 24 سنة في السودان 59.8%. وبلغت نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي 76.4%، في حين أن 21% منهم أكملوا التعليم الابتدائي.[4] وتم توثيق عدم المساواة بين الجنسين في الحصول على التعليم بين الذكور والإناث، وكان أكثر بروزاً في المناطق الريفية والمهمشة. وهذا أمر مهم لأن الفتيات والنساء اللاتي لديهن وصول محدود أو يتسرين من المدرسة غالباً ما يواجهن عوائق أكبر في مجالات أخرى من حياتهن ويتعرضن لمزيد من العنف القائم على النوع الاجتماعي.[5]

بالإضافة إلى هذه التحديات الديموغرافية والاجتماعية، أثر تاريخ السودان الطويل من الصراعات الأهلية والكوارث الصحية الطبيعية وحالات الطوارئ الإنسانية على الصحة الجنسية والإنجابية وساهم في انتشار العنف الجنسي والجنساني. تأثرت خدمات الصحة الجنسية والإنجابية ومعالجة العنف الجنسي والجنساني بالسياسات غير العادلة والمسافات المادية الشاسعة وضعف البنية التحتية لوسائل النقل. ويعيش ثلثا السكان السودانيين في المناطق الريفية، وبالتالي فإن فرص وصولهم إلى الموارد المتاحة محدودة.

3مؤشر الفقر العالمي متعدد الأبعاد (MPI)

4الإحصاءات السكانية – المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / المنظمة الدولية للهجرة / مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية / التقارير الإحصائية الشهرية، 2021

5 المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2014 في السودان، التقرير النهائي.

علاوة على ذلك، يستضيف السودان ما يقدر بنحو 800 ألف لاجئ من جنوب السودان و330 ألف لاجئ وطالب لجوء من إريتريا وسوريا، وإثيوبيا وتشاد واليمن.[6]وأظهرت تقارير سابقة لتتبع النزوح أن 30% من السكان كانوا بحاجة إلى المساعدة الإنسانية قبل الحرب، مع وجود ثلاثة ملايين نازح داخليًا، و1.16 مليون لاجئ، و0.9 مليون عائد، و9.3 من السكان المهمشين.[7]

6البنك الدولي – السودان، 2022

7 البنك الدولي – السودان، 2022؛ المنظمة الدولية للهجرة – تتبع تنقل النازحين، 2022؛ الإحصاءات السكانية – المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المنظمة الدولية للهجرة/ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/ التقارير الإحصائية الشهرية، 2021؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأهداف الإنمائية للألفية في السودان، 2010، http://www.sd.undp.org/mdg_sudan.htm.

كشف الحزن السري: العوامل التي تعيق دقة التقارير

منذ بداية الحرب في منتصف أبريل 2023، قامت العديد من المجموعات النسوية ومنظمات حقوق الإنسان بتتبع وتوثيق حالات العنف الجنسي المرتبطة بالنزاع. تم تحديد عدة عوامل تعيق هذه المؤسسات من تقديم صورة شاملة وتسجيل كامل لحالات الاعتداء الجنسي، وتشمل:

1. استخدمت معظم هذه المنظمات العاصمة الخرطوم كمركز أساسي للقيام بعملياتها الرئيسية. وبالتالي، لم يتمكنوا من مواصلة اعمالهم بسبب الوضع الأمني الذي شهدته المدينة عندما اندلعت الحرب. لقد استهلكت عملية نقل فرق العمل والموظفين وإنشاء قواعد عمليات ثانوية قدرًا كبيرًا من الوقت في الأيام الأولى للنزاع والتي شهدت العديد من الانتهاكات.
2. شكلت صعوبة الاتصالات السلكية واللاسلكية والاتصال عائقا منذ بداية الصراع. وقد أدى ذلك إلى إعاقة وتعقيد الإبلاغ السريع والدقيق عن الحالات والتحقق منها. كان الوصول إلى اتصالات الهاتف والإنترنت في السودان أمرًا شاقًا حتى قبل أن تقوم قوات الدعم السريع بالتعليق الكامل لشبكات الاتصالات في 4 فبراير 2024. ونظرًا للانقطاع الحالي، أصبحت عملية الإبلاغ أكثر صعوبة.
3. نقص المعرفة وعدم كفاية الوعي بقنوات التبليغ المناسبة، لا سيما بالنظر إلى حالة عدم اليقين السائدة حالياً أثناء النزاع. علاوة على ذلك، فقد شارك في تأزيم الوضع انعدام الثقة في الأجهزة الرسمية وغياب الوجود الملموس لأجهزة الشرطة.

4. أدى الانهيار الحالي للنظام الصحي إلى الحد من السبل الآمنة المتاحة للضحايا للإبلاغ والحصول على العلاج أو الرعاية الأساسية.
5. الصدمة النفسية ومشاعر الذل والعار الناتجة عن الاعتداء تعيق قدرة الضحية على التفكير العقلاني وطلب المساعدة والدعم. علاوة على ذلك، وفي خضم حالة الحرب المحفوفة بالمخاطر، تحظى الاهتمامات الأساسية للضحايا والمجتمعات المحلية، المتمثلة في الحصول على القوت والمأوى والبحث عن الأمان، بالأولوية، مما يدفع الضحايا والناجيات إلى تجاهل محنتهن والامتناع عن الإبلاغ عنها. وينطبق هذا بشكل خاص على حالات الأمهات اللاتي يعتنين بمفردهن بأطفالهن والنساء الأكبر سناً المحاصرات في المناطق المحاصرة.
6. الوصمة الاجتماعية للاعتداء الجنسي في المجتمعات الأبوية مثل السودان تدفع بعض الضحايا إلى إخفاء ما حدث لهن. ويبرز هذا بشكل خاص بين الضحايا الأصغر سنا.
7. الخوف من احتمال الانتقام، خاصة في المناطق التي لا تزال تحت سيطرة الجناة. فقد أفادت الضحايا والناجيات أنهن يشعرن بالقلق من أنهم إذا كشفوا عنما تعرضن له، فقد يؤدي ذلك إلى ارتكاب المزيد من الجرائم أو أي نوع آخر من الانتقام اللاحق.
8. شكل توثيق الاعتداءات الجنسية تحديًا كبيرًا بالنسبة للأحداث التي وقعت في دارفور بسبب هيمنة قوات الدعم السريع على المنطقة، والتي كانت عناصرها هم المرتكبين الرئيسيين لهذه الانتهاكات. وكان هذا ملحوظاً بشكل خاص في الجنينة، غرب دارفور، حيث شنت قوات الدعم السريع هجوماً منهجياً وكارثياً على مجتمع المساليت منذ بداية النزاع.

9. أظهر المجتمع الدولي وبعض الجهات السياسية الفاعلة في خطابها نزعة واضحة إلى المساواة بين الفصيلين المتحاربين منذ بداية الحرب. وبالتالي، أهملوا أي إشارة مؤسساتية إلى قوات الدعم السريع، المسؤولة عن الغالبية العظمى من هذه الجرائم الجنسية، في خطابهم حول هذه الجرائم. وقد عزز هذا التعايش مع الانتهاكات الجنسية الناجمة عن الصراع، وهو ما انعكس في تراجع السعي لتوثيق هذه الجرائم. وايضاً شجع ذلك قوات الدعم السريع على مواصلة ارتكاب هذه التجاوزات بشكل منهجي واستخدامها كتكتيك عسكري وحافز للتجنيد مع وجود نزعة الإفلات المؤسسي من العقاب.

منذ بداية الصراع، أصبحت هذه النزعة واضحة للغاية. على سبيل المثال؛ أشار السفير الأمريكي لدى السودان آنذاك، جون جودفري، إلى التقارير المتعلقة بالعنف الجنسي التي ارتكبتها قوات الدعم السريع منذ بداية الحرب، في تغريدة بتاريخ 17 مايو 2023 اشار فيها بشكل ملتبس الي الجناة بأنهم "جهات مسلحة في جميع أنحاء السودان". وبالمثل، في نفس الوقت تقريبًا من مايو 2023، ظهر تحالف من الجهات السياسية المحلية، التابعة بشكل أساسي لقوى الحرية والتغيير، الذين شكلوا تحالفًا تحت اسم (الجبهة المدنية لإنهاء الحرب واستعادة الديمقراطية). أصدرت هذه الجبهة بيانا يدين وينتقد استخدام العنف الجنسي والاغتصاب. ولكن هذا البيان تضمن اتهامات بحالات اغتصاب ملفقة منسوبة إلى القوات المسلحة السودانية بهدف إثبات أوجه التشابه مع قوات الدعم السريع. وبعد أيام، وبعد غضب شعبي وانتقادات شتى على هذا التلفيق، أصدرت المجموعة اعتذارا وسحبت البيان ولكن ليس قبل الكشف عن النمط والاتجاه الموضح اعلاه.

على الرغم من هذه العوائق، فإن نمط ارتكاب الانتهاكات الجنسية واستخدامها كآلية قتالية وتحفيزية للجنود في الحرب الأهلية في السودان،

تم توثيقه على نطاق واسع، سواء من خلال تقارير المنظمات الحقوقية أو مختلف المنصات الإعلامية الدولية والمحلية. على سبيل المثال، في 17 يونيو 2023، نشرت شبكة سي إن إن الاخبارية فيديو قيام جنديين من قوات الدعم السريع باغتصاب امرأة في وضح النهار. وقالت الشبكة إنها تحققت من صحة اللقطات التي التقطت سرا من جانب مخفي من المبنى.

الأنماط الرئيسية للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات في الحرب الحالية

منذ اندلاع الحرب بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في 15 أبريل/نيسان، لم تعان النساء والفتيات السودانيات فقط من معاناة لا توصف من حيث الظروف المعيشية، بل واجهن أيضًا ارتفاعًا ملحوظًا وسريعًا في الانتهاكات القائمة على النوع الاجتماعي وجرائم العنف الجنسي.

إن استخدام هذا العنف كسلاح حرب ليس جديداً على السودان، بل كان سائداً في النزاعات المسلحة في غرب السودان منذ عام 2003، حيث تم إدراج العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات والإبلاغ عنه كجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب لم يتم القبض على مرتكبيها وظلت غير خاضعة للمساءلة منذ ذلك الحين. وتشير التقارير الحالية إلى استمرار العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي من قبل الأطراف المسلحة، وخاصة قوات الدعم السريع، ضد النساء والفتيات المدنيين في جميع مناطق القتال.

أفاد تحديث الشؤون الإنسانية في السودان في أكتوبر 2023 عن استمرار المضايقات والاحتجاز والاغتصاب في مخيمات زالنجي ورونجاتاس للنازحين. أبلغت وحدة مكافحة العنف ضد المرأة (CVAW) عن 56 حادثة عنف جنسي في الخرطوم و46 حادثة في دارفور بحلول يوليو 2023. وتأتي هذه التقارير على الرغم من أن وحدة مكافحة العنف ضد المرأة اضطرت إلى تعليق خطوط المساعدة المركزية وعلى مستوى الولايات في مايو 2023. في الوقت نفسه، وثقت المنظمة السودانية للبحث والتنمية (SORD)، حتى الآن، 50 قصة عنف جنسي مباشر بما في ذلك الاغتصاب، و16 قصة

لضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي بما في ذلك الضرب والحرمان من الموارد المالية واستغلال العمالة في ولاية الجزيرة وحدها.

ومن الواضح أن حجم العنف أكبر بكثير مما يمكن أن تعكسه التقارير الرسمية. تقدر وحدة مكافحة العنف ضد المرأة أن التقارير المتعلقة بالانتهاكات الجنسية لا تعكس سوى حوالي 2% من أعمال العنف المرتكبة على الأرض. أظهرت الانتهاكات الجنسية والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع طوال فترة الحرب المستمرة العديد من الأنماط والملامح، أبرزها السمات التالية:

- ❖ استهدفت الغالبية العظمى من الحوادث النساء والفتيات جسديًا. ولكن تأثر الرجال أيضًا بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، بما في ذلك اجبارهم على مشاهدة الهجمات أو المشاركة فيها أو كانوا هم أنفسهم ضحايا للاعتداء الجنسي.
- ❖ وردت التقارير الأولى عن العنف الجنسي ضد النساء والفتيات في معظمها في المناطق الحضرية التي شهدت أيضاً أعنف حوادث للقتال في الأيام الأولى، مما أدى إلى محاصرة العديد من المدنيين في منازلهم وجعلهم أكثر عرضة للعنف. تعرضت النساء والفتيات للهجوم في منازلهن عندما اقتحمت الجهات المنخرطة في النزاع المساكن لنهبها في الخرطوم، أو أثناء عمليات تفتيش من منزل إلى منزل في دارفور[8].

8نظرة على انعدام الأمن: العنف الجنسي المرتبط بالصراع في السودان، أكتوبر 2023

- يتزايد خطر العنف الجنسي أثناء محاولات الفرار من المدن إلى المناطق أو البلدان المجاورة. كما تأثر اللاجئون في السودان الذين فروا من الصراعات في البلدان المجاورة بالعنف الجنسي، حيث تشير التقارير إلى أنه تم استهدافهم بكثافة في بداية الصراع.
- من جميع الحوادث المبلغ عنها، تورطت قوات الدعم السريع والمليشيات التابعة لها فيما يقرب من ثلثي حوادث العنف الجنسي المبلغ عنها. كما ان 84% من جميع الحوادث المُبلغ عنها ارتكبتها مجموعات من الرجال وليس أفرادًا منفردين.
- أثرت الهجمات على المرافق الصحية والبنية التحتية وأعاقت قدرة الضحايا على الوصول إلى العلاج والأدوية المنقذة للحياة[9]. وقد لجأ بعض الناجين إلى طلب المشورة الطبية من خلال مجموعات وسائل التواصل الاجتماعي التي تم إنشاؤها خصيصًا لمساعدة الناجين[10].
- أدى انقطاع الاتصالات على نطاق واسع والوصم الاجتماعية المرتبطة بهذا النوع من الانتهاكات إلى أن الحوادث التي تم التبليغ عنها تعكس التجارب الرهيبة، فقط لأولئك الذين هم أكثر اتصالاً وأكثر امتيازاً وقدرة على الإبلاغ. تسبب ضعف نشاط التوثيق، والوجود الأقل نشاطًا للمؤسسات، التي يمكن الإبلاغ عن مثل هذه الحوادث إليها، في المناطق النائية إلى نقص حاد في الإبلاغ عن

9الغارديان: معاناة الناجين من الاغتصاب لعدم تمكنهم من الحصول على الأدوية الحيوية، يونيو 2023

10 التلغراف اليومي: أصبح العنف الجنسي في الصراع في السودان أمراً شائعاً مثل القتال في يناير/كانون الثاني 2024

العنف الجنسي من المجتمعات الريفية[11]. لسوء الحظ، فإن الكشف عن حقيقة ضحايا هذه الجرائم الشنيعة أصبح أيضًا قضية طبقية في ظل الأوضاع الحالية للسودان.

- ❖ كما أن التقارير عن العنف الجنسي ضد الرجال والفتيان آخذة في الارتفاع[12] ولكن أيضًا لا يتم الإبلاغ عنها بشكل كبير إن لم تكن التقارير منعدمة بشكل كامل تقريبًا. وهذا النمط، مع الفرص المحدودة للغاية المتاحة لعلاج الضحايا، يؤدي الي أن تكون مثل هذه الجرائم إلى جانب الوصمة الاجتماعية مدمرة للغاية، خصوصا في حالات عدم تقديم العلاج والمساعدة العاطفية أو عدم توفرهما.
- ❖ أنتشر الاستغلال الجنسي الاقتصادي على نحو كبير. ويتم إجبار الفتيات المستضعفات على الدخول في علاقات طويلة الأمد مع أفراد قوات الدعم السريع مقابل الحماية والدعم المالي أو الغذائي لأسرهن.
- ❖ أبلغ شهود وباحثون عن عمليات الاختطاف والاختفاء القسري والتعذيب والاغتصاب والمعاملة القاسية والمهينة والدعارة القسرية في سياق التبليغ عن جرائم الحرب التي تُرتكب ضد المدنيين في السودان.[13] كما انتشر الاستعباد الجنسي والاتجار بالفتيات والسيدات، مع طلب فدية عالية، لدرجة ملحوظة بشكل خاص في

11نظرة على انعدام الأمن: العنف الجنسي المرتبط بالصراع في السودان، أكتوبر 2023

12ذا ناشيونال نيوز: الأمم المتحدة تقول إن العنف الجنسي ضد الأولاد والرجال يتزايد في السودان وسط النزاع، أغسطس 2023

13المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام: العبودية الجنسية في خور جهنم، يناير 2024

المنطقة الغربية من السودان بواسطة افراد قوات الدعم السريع، وتحديداً في دارفور التي تقع تحت سيطرة قوات الدعم السريع.

- ❖ تحقق المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام من أن أفرادا من قوات الدعم السريع انخرطوا في أنشطة يمكن تصنيفها على أنها استرقاق جنسي واتجار بالبشر من 41 مصدرا موثوقا بها في مناطق مختلفة في اقليم دارفور، بما في ذلك الضعين، والفاشر، وكبكابية، وكتم، ودار السلام، وتابت، وخور مالي، وقلاب، وشارفة في شمال دارفور، ونيالا في جنوب دارفور.[14]

هذه العوامل، ولا سيما الوصمة والتمييز الذي يواجهه الناجون إلى جانب انهيار المرافق التي كانت تقدم المساعدة للناجين الذين يحتاجونها، جعلت الإبلاغ عن العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي ترتكبه الجهات المسلحة، ولا سيما التقارير عن الاغتصاب والاعتداء الجنسي، قاصراً عن عكس الصورة الكلية. ومع ذلك، تشير التقارير وشهود العيان إلى زيادة كبيرة في حالات الضرب والاغتصاب والاغتصاب الجماعي والاختطاف والاتجار بالبشر والاستعباد الجنسي.

اضحى الأشخاص ذوو الإعاقة والنازحون واللاجئون معرضين للخطر بشكل خاص في هذا السياق. بالإضافة إلى المخاطر المباشرة للعنف وسط النزاع، خلقت الحرب الظروف الملائمة للاستغلال الاقتصادي، الأمر الذي يعزز

14"السودان: مجموعة حقوقية تدين عمليات الاختطاف والاستعباد الجنسي في خور جهنم". سودان تربيون، 27 نوفمبر 2023. https://sudantribune.com/article279777/.

أشكال أخرى من العنف القائم على النوع الاجتماعي. وقد شهد الناشطون والعاملون على الأرض أن الضغوط الاقتصادية دفعت القابلات إلى الترويج لختان الإناث كوسيلة لزيادة الدخل. قام التجار وأصحاب المتاجر برفع أسعار الضروريات الأساسية، مما جعل السكان المذكورين أعلاه عرضة بشكل خاص للاستغلال والإكراه الجنسي.

وفي الوقت نفسه، أدى وجود الأسر الممتدة والاكتظاظ في السياقات المنزلية مع محدودية الحركة إلى زيادة ملحوظة في العنف المنزلي، بما في ذلك العنف الجسدي والنفسي والعاطفي واللفظي، بالإضافة إلى عنف الازواج.

وفي هذا السياق، فإن علاج العنف الجنسي محدود للغاية. تسبب انهيار الأنظمة الصحية في جميع أنحاء السودان في الحد من إمكانية وصول الناجيات من الاعتداء الجنسي على الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الدعم النفسي والوقاية من الأمراض المنقولة جنسياً وتحديد النسل في حالات الطوارئ في الأيام التالية لحدوث الاعتداءات. وقد أجبر هذا الناجيات على مواجهة الطوارئ الصحية المترتبة، فضلاً عن مواجهة المغتصبات لحالات الحمل غير المرغوب فيه والمضاعفات الصحية المحتملة المرتبطة بعمليات الإجهاض غير الآمنة.

مثال إحصائي يوضح نمط الأزمة

بين أبريل و31 ديسمبر 2023، قامت شبكة صيحة (المبادرة الاستراتيجية للمرأة في القرن الأفريقي)، إحدى أبرز وأنشط المنظمات النسوية في السودان والمنطقة، بتوثيق ما مجموعه 117 حادثة عنف جنسي وعنف قائم على النوع الاجتماعي (SBGV). أجرت الشبكة بحثًا إضافيًا وتحققت من جميع تقارير هذه الحالات من خلال إجراء مقابلات مع الضحايا، وفحص التقارير الطبية حيثما توفرت، وجمع الشهادات من مصادر موثوقة، والتحليل السياقي للأحداث التي أحاطت بكل حالة تم الإبلاغ عنها. وتم تقديم المساعدة الملائمة والمناسبة لكل حالة من الحالات المؤكدة، بما في ذلك المساعدات الطبية والنفسية والإجلاء.

بالنسبة لهذا التقرير، تم تحليل البيانات التي تم الحصول عليها والتحقق منها بواسطة صيحة كمؤشر أساسي ومثال على الوضع بشكل عام.

ومن بين إجمالي 117 حالة تم التحقق منها، تم تصنيف 73 حالة على أنها حالات اغتصاب، منها 25 حالة تمت بواسطة جناة متعددين، مما يشير إلى نمط الاغتصاب الجماعي. وتم توثيق 34 حالة اختطاف. من بين 73 حالة اغتصاب سجلتها صيحة، تم تحديد الجناة في 47 حالة بوضوح من قبل الضحية على أنها ارتكبت بواسطة قوات الدعم السريع. وفي الحالات المتبقية، لم يتمكن الناجون من التعرف بشكل قاطع على مرتكبي الاعتداء. تم توثيق جميع حالات الاختطاف الـ 34 بانها تمت بواسطة قوات الدعم السريع.

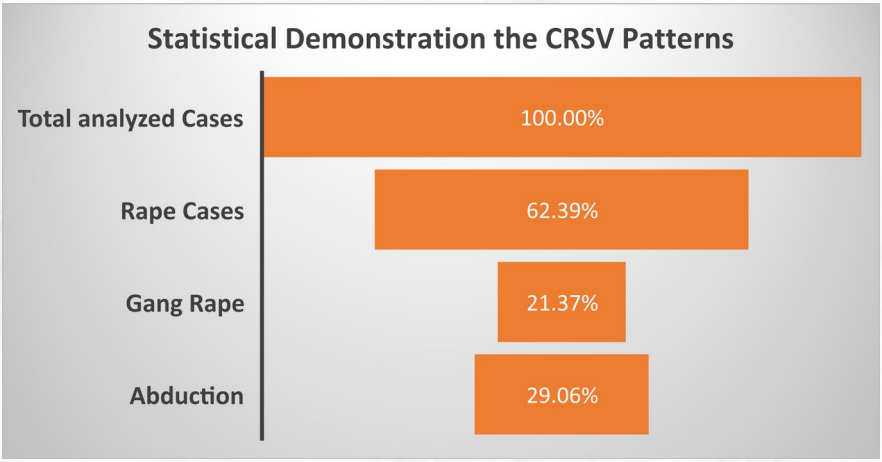
Statistical Demonstration the CRSV Patterns
Total analyzed Cases
100.00%
Rape Cases
62.39%
Gang Rape
21.37%
Abduction
29.06%

تحديات تقديم الخدمات للناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات

يتطلب العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات اتباع نهج متعدد القطاعات يضمن تنسيق الخدمات وعبر المناطق الجغرافية المختلفة مع إشراك المجتمعات المحلية. كما يجب أن ترتبط طرق الإحالة الفعالة مع جميع اقسام خدمات الحماية، بما في ذلك الخدمات الطبية والنفسية والقانونية. ولكي تعمل بشكل جيد، يجب على الجهات الرسمية للدولة، ووكالات انفاذ القانون، وشركاء التنمية، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الوطنية أن تلعب أدوارًا تكميلية.

ومن أجل تحقيق مسار الإحالة هذا، هناك حاجة إلى ميزانية قدرها 2.6 مليون دولار للتدخل والحماية المنقذة للحياة فيما يخص العنف المبني على النوع. ستعمل هذه الميزانية على خدمة 18.1 مليون شخص من الفئات الضعيفة للعام المقبل (2024). ومع ذلك، فإن الموارد المتاحة محدودة للغاية لتغطية الاحتياجات الفعلية. هناك حاجة إلى أموال إضافية لتعزيز المشاركة وإنشاء شبكة حماية مجتمعية (مجموعات الشباب، وفرق الدعم النسائية والرجالية) لتفعيل آليات حماية المجتمع وضمان مسار إحالة آمن وفي الوقت المناسب.

التحديات الطبية: الخدمات المتعلقة بالصحة الإنجابية والجنسية

يؤثر الوضع الحالي في السودان على الوصول الآمن إلى الخدمات والاستفادة من الخدمات المتاحة في الوقت المناسب. على سبيل المثال، في ولاية الخرطوم، لا يوجد حاليًا سوى مستشفيين يوفران الحماية الطبية للناجيات

من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. وهذا يخلق عوائق خطيرة أمام الناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات الذين يسعون للحصول على رعاية عاجلة وحساسة لمرور الوقت، خاصة في ظل البيئة غير الآمنة التي يكون السفر فيها خطيرًا للغاية. وفي مناطق أخرى من البلاد، لا سيما البيئات الريفية التي لا تشهد قتالاً نشطاً، يتم إعاقة الوصول الي الخدمات أيضًا بسبب نقص المعلومات المتاحة وانخفاض الوعي فيما يتعلق بتوافر وموقع الخدمات الحيوية التي تحتاجها الفئات السكانية الضعيفة والمجتمعات المهمشة.

وقد تعرقل تقديم الخدمات الطبية بسبب نقص الكوادر المؤهلة ونقص الإمدادات الكافية. تسببت الحرب في نزوح أعداد كبيرة من الأفراد المدربين سابقًا، وارتفاع معدل تنقلات مقدمي الخدمات المدربين، وانخفاض قدرة مقدمي الخدمات العاملين حاليًا. علاوة على ذلك، فإن الإمدادات المتاحة لمقدمي الخدمات الطبية الحاليين محدودة للغاية. وقد انتهت الإمدادات الطبية الأساسية في بعض المواقع التي تقدم الخدمات الطبية منذ أكثر من خمسة أشهر. وعلق أحد مقدمي الرعاية في نوفمبر 2023 قائلاً: "على مدى أكثر من شهرين، لم يتلق الناجون سوى الخدمات النفسية"، بسبب نقص الإمدادات اللازمة لتقديم المزيد من الدعم. يستلزم هذا الوضع توفير الإمدادات بشكل عاجل لمرافق الرعاية الصحية الحيوية بالإضافة إلى تطوير برنامج لتنمية القدرات وتنفيذ طريقة نقل المهام إلى الكوادر الدنيا من أجل ضمان تقديم الحد الأدنى من حزم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الأساسية والدعم النفسي.

ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال التنسيق الدقيق، وهو ما يفتقده المناخ الحالي. في ضوء العوائق الخطيرة التي تعترض الرعاية الطبية وانهيار البنية التحتية لتوفير الرعاية الطبية، تتطلب مبادرات تقديم الدعم المستمرة توفير منافذ متنقلة للخدمات الصحية ومعالجة العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، بما في ذلك الاغتصاب، إلا أن هذه الخدمات ليست مدمجة بشكل جيد في المجتمع. إن النظام والإمدادات الحالية لمثل هذه الخدمات الطبية محدودة للغاية. لم يتم بعد إنشاء آلية تنسيق دقيقة لتوفير مجموعة كاملة من خدمات الحماية أو أنها لا تعمل في بعض الولايات مثل الولايات الشمالية، حيث تم الإبلاغ اللاحق عن بعض حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات.

وقد تعرض هذا التنسيق لمزيد من العوائق من خلال الأطر القائمة التي تنطوي على تطبيق نهج يركز على الأم بدلا من نهج الصحة الجنسية والإنجابية. يتطلب الوضع الحالي والأزمة المستمرة التواصل وتفعيل وإقرار السياسات التي توقف استخدام النموذج 8 (اورنيك 8) كاشتراط أولي لتقديم الخدمات وتعزيز مبدأ الموافقة كحق أساسي للحصول على للعلاج.

خدمات الدعم النفسي والاجتماعي

كان للصراع الحالي في السودان والنزوح الذي أعقبه آثار مدمرة على الصحة النفسية والاجتماعية للسكان ككل، ولكن بشكل خاص على النساء والفتيات. لقد تعرض العديد منهم أو تأثروا بشكل مباشر بالإساءة والعنف، مما يعرضهم لخطر متزايد من الاضطرابات النفسية والاجتماعية. وبالإضافة إلى معاناتهم من موت وإصابة أحبائهم، والنزوح، وفقدان منازلهم، فإنهم غالبًا ما يواجهن أيضًا انعدام الأمن الشديد ونقص الوصول إلى الخدمات الأساسية بينما يعانين من ندوب عاطفية.

قد تكون الجروح النفسية أقل وضوحًا من المظاهر الجسدية للحرب، إلا أنها غالبًا ما تستغرق وقتًا أطول بكثير للتعافي منها مقارنة بالتغلب على الخسائر المادية. على المستوى العالمي، يعتبر توفير الدعم النفسي والاجتماعي خدمة منقذة للحياة وحقًا أساسيًا من حقوق الإنسان. ولذلك، فمن الضروري رفع جودة الدعم النفسي والاجتماعي المتاح لجميع سكان السودان الآن. كان عدد قليل من المراكز المتخصصة يقدم خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي للناجيات والناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي قبل الحرب.

منذ اندلاع الحرب، تم تقديم الدعم النفسي والاجتماعي إلى حد كبير من خلال الشبكات التي تشمل غرف الطوارئ في ولاية الخرطوم. قدمت غرف الطوارئ إلى إجمالي 121,214 شخصًا خدمات متعلقة بالوقاية من العنف الجنسي والاستجابة له.

عندما سمحت الظروف، قدمت غرف الطوارئ هذه الرعاية الطبية، بما في ذلك إدارة الحالات السريرية في حالات الاغتصاب، والدعم النفسي والاجتماعي، وعلاج حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، ورفع الوعي، والمساعدة المادية للناجيات. باستخدام الهياكل المجتمعية، أجرى المستجيبون جلسات لنشر المعلومات حول القضايا المتعلقة بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، بما في ذلك توفر الخدمات ونظام الإحالة. وفي نقاط التجمع التي تيسر الوصول إليها، تم إنشاء مراكز نسائية مؤقتة بناءً على التشاور مع النساء والفتيات وكذلك قادة المجتمع المحلي؛ وقد تم إنشاء أكثر من 50% منها في ولايات دارفور الخمس، حيث يصعب للغاية الوصول إلى الخدمات الطبية الأخرى.

وبسبب استمرار العنف والظروف غير الآمنة في الخرطوم ودارفور، تمت تغطية الخدمات عن بعد للناجيات، مما أدى إلى تقديم خدمات غير كاملة وغير كافية. وكما اثر ضعف شبكة الاتصالات في الخرطوم ودارفور، بما يعني أنه لم تتم متابعة جميع الحالات بشكل كامل. الكثير من المحتاجين للخدمات لا يحصلون عليها. وقد تضاءلت فرص الحصول على الخدمات، التي تشتد حدتها بصفة خاصة في الولايات المتضررة من النزاعات، والنقص في الإمدادات، ومحدودية توافر الخدمات المتخصصة، بشكل كبير، وهي تشكل ثلاثة من أخطر التحديات التي تواجه تقديم الخدمات. ويتطلب توفير الرعاية الصحية النفسية القدرة على إيجاد مكان آمن ومأمون للناجيات للتجمع وتقييم احتياجاتهم.

وقد وثقت المنظمة السودانية للبحث والتنمية (SORD) في الخرطوم في منطقتي الحاج يوسف ومايو فقط، حضور ما مجموعه 291 امرأة لطلب

الدعم النفسي والاجتماعي وقامت بعقد خمس جلسات علاج جماعي. وأفادت SORD، وفقًا لمقدمي الخدمة، أن الأفراد الذين يحضرون الجلسات يواجهون مشاكل نفسية مختلفة بما في ذلك القلق والغضب والاكتئاب والارتباك والعار والوصم الداخلي والشعور بالذنب (خاصة بالنسبة لأولئك الذين تعرضوا لحوادث الاستغلال والاعتداء الجنسي والاقتصادي)، وتدني احترام الذات والصدمة.

التحديات والثغرات في الحماية القانونية

منذ صدوره في عام 1991، أصبح القانون الجنائي السوداني موضوعًا للانتقادات فيما يتعلق بجرائم العنف الجنسي والجنساني. واعتبرت النصوص المتعلقة بهذه الجرائم مجحفة للضحايا، بل إن بعض هذه النصوص زادت من اضطهاد المرأة. وبالتالي، أدت الحملات القوية التي قادتها النساء والمدافعون عنهن إلى إدخال تعديلات على بعض الأحكام المتعلقة بالشرف في الأعوام 2009 و2015 و2016 و2020 على التوالي. إلا أن هذه التعديلات لم تكن مرضية؛ واستمر الكثيرون في المطالبة بالمزيد من التعديلات في قانون العقوبات.

وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة إلى القانون الجنائي، تناولت المادة 135 منه مسألة هامة تثير قلق ضحايا الاغتصاب، ولا سيما ضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، وهو الحمل غير المرغوب فيه. تستثني هذه المادة على وجه التحديد الحمل الناتج عن الاغتصاب من تعريف جريمة الإجهاض. وتنص الفقرة 1 (ب) من المادة 135 على أن التسبب في إسقاط الجنين عمدا لا يعتبر جريمة "إذا كان الحمل ناتجا عن اغتصاب، ولم يتجاوز تسعين يوما، وكانت المرأة ترغب في الإجهاض".

لم يقدم القانون ولا المنشورات الصادرة عن رئيس القضاء ولا النائب العام مبادئ توجيهية حول كيفية تطبيق المادة 135 (1) (ب) ولا أي توضيح عن أي مرحلة من الإجراءات القانونية اللازمة لتنفيذها. وقد أدى ذلك إلى إضاعة الناجيات الحوامل وقتًا ثمينًا في التنقل بين الشرطة والنيابة

العامة والمحكمة، مما يعرضهن لخطر تجاوز التسعين يومًا المنصوص عليها في القانون.

وبعد اندلاع الحرب في 15 أبريل/نيسان، أصدر النائب العام تعميما يوجه فيه أعضاء النيابة العامة في الولايات الآمنة بتقديم بلاغات عن مختلف الجرائم المزعوم حدوثها في المناطق المتضررة من الحرب. وقد مكّن هذا العديد من ضحايا العنف الجنسي من الإبلاغ والحصول على الخدمات، حيث لوحظ أن عدداً من حالات الاغتصاب أدت إلى حمل غير مرغوب فيه. يقدم المحامون ومقدمو الخدمات الآخرون الدعم لضحايا الاغتصاب، وبعد جهد كبير ومناقشات قانونية وفقهية مع النيابة، وتحديدًا في مدينتي مدني وعطبرة، نجحوا في الحصول على إذن النيابة بالإجهاض للناجيات، مما مكنهن من إنهاء الحمل وفقا للقانون.

ولا توجد إحصائيات دقيقة عن عدد الحالات التي تمكنت فيها ضحايا الاغتصاب من تنفيذ حقهن في الإجهاض الممنوح لهن بموجب المادة 135 (1) (ب)، لكن في مدني وحده يتجاوز العدد عشر حالات. وفي هذا السياق لا بد من تسليط الضوء على الدور الإيجابي الذي كان يقوم به الطاقم الطبي في مدني. وفي الوقت نفسه، فإن العمل الكبير الذي قام به الطاقم الطبي والمحامون لجعل الإجهاض في هذه الحالات ممكناً يعكس العدد القليل من الحالات التي نجحت فيها هذه المحاولات والصعوبة الكبيرة التي تمكنت بها الناجيات من الاغتصاب من إنهاء حالات الحمل غير المرغوب فيها بحسب القانون.

ورغم التنسيق المتفق عليه مع النيابة، إلا أن الفرق العاملة في تقديم الخدمات لضحايا الاغتصاب لا تزال تواجه صعوبات في الحصول على إذن النيابة بالإجهاض. وذلك بسبب التأخر في الحصول على المستندات اللازمة، بما في ذلك نتائج فحوصات الدم وصور الموجات فوق الصوتية التي تثبت عمر الحمل، وتقرير الطبيب عن الحالة الطبية للضحية، وموافقة ولي الأمر، وكلها يجب إرفاقها بالنموذج 8 وتقديمها إلى النيابة العامة. من الضروري الضغط على النائب العام لإصدار تعميم يحدد الإجراءات التي يجب على النيابة اتباعها في التعامل مع قضايا العنف الجنسي بشكل عام، مع التركيز بشكل خاص على قضايا الحمل الناتج عن الاغتصاب. وينبغي أن يؤكد هذا التعميم على ضرورة سرعة الإجراءات والسرية التامة.

لسوء الحظ، لا يزال العديد من الضحايا والعديد من مقدمي الخدمات غير مدركين لوجود المادة 135 (1) (ب). وبالتالي، أدى هذا النقص في الوعي إلى حرمان العديد من ضحايا الاغتصاب من حق الإجهاض. وقد يؤدي ذلك إلى عواقب وخيمة ودائمة على حياة الضحية والطفل، بل وقد يعرض حياة الضحية للخطر إذا لجأت إلى موظفين غير مرخصين وغير مدربين لإنهاء الحمل، أو إذا لجأت إلى الانتحار، كما فعلت إحدى ضحايا الاغتصاب خلال فض الاعتصام 2019 عندما اكتشفت حملها. لذلك لا بد من إطلاق حملة توعية حول المادة 135 (1) (ب) لمنع تكرار المآسي.

هناك فجوات وتحديات أخرى في تقديم الخدمات القانونية لضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات بسبب الظروف المترتبة عن الحرب. لقد خلقت الحرب المستمرة والعنف الذي أعقبها بيئة غير مستقرة وخطيرة أدت الي عدم ضمان الحماية الأساسية للمدنيين ومقدمي الخدمات، مما أدى

بالتالي إلى ثغرات كبيرة في رصد وتوثيق العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات وتزويد الناجيات بالوسائل اللازمة لطلب العدالة. كما أن النيابة العامة ليست مستقلة، ويتم فتح البلاغات بحسب هوية الفاعل. تخلق هذه الظروف عوائق خطيرة أمام العدالة للناجين والتي يجب تلبيتها من خلال حملات التوعية العامة، ودعم الممارسين القانونيين ومقدمي الخدمات الاجتماعية والمدافعين.

التوصيات

وفي ظل هذه التحديات والاحتياجات، فإن مؤتمر الأزمة الإنسانية في السودان 2023 والذي انعقد بالقاهرة في نوفمبر 2023، قدم التوصيات التالية:

التوصيات الطبية

- لتوفير الخبرة والدعم اللازمين، من الضروري تعيين كادر من المتخصصين، بما في ذلك القابلات والممرضات وغيرهم من الكوادر المهنية في مجالات الحماية والتدخل الطبي والدعم النفسي. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تدريب وتجهيز اللجان المجتمعية والمبادرات المحلية، مثل غرف الطوارئ ولجان الشباب والنساء، لتقديم الخدمات الأساسية.
- ينبغي إنشاء هيئة تنسيق لتعميم علاج العنف الجنسي المرتبط بالنزاع عبر مرافق الرعاية الصحية وتنسيق هذه الرعاية عبر الولايات.
- بالإضافة إلى ذلك، ينبغي فرض وقف فوري لإطلاق النار، وينبغي بذل الجهود لتوفير عيادات متنقلة لتلبية الاحتياجات الطبية العاجلة.

التوصيات النفسية والاجتماعية

- لضمان سلامة الناجين، لا بد من إنشاء ممرات آمنة بالتعاون مع المنظمات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان، والمنظمات الانسانية مثل الصليب الأحمر.
- خلق مساحات ومنازل آمنة للناجيات من الانتهاكات والعنف القائم على النوع الاجتماعي لإعادة بناء حياتهن والوصول إلى آليات الحماية اللازمة.
- توفير بيئة وموارد آمنة للصحفيات، وكذلك العاملين والعاملات، الذين هم في الخطوط الأمامية لتقديم الخدمات.
- ضمان الحساسية والشمولية في تقديم الخدمات والتدخلات المطلوبة.
- تشكيل شبكة حماية قوية ووضع خطة اتصال محددة وآمنة بين مقدمي الخدمة لتسهيل الاتصال.
- تنفيذ وتشغيل خط ساخن للإبلاغ الفوري عن حالات العنف.

التوصيات القانونية

- للتصدي بفعالية للانتهاكات وأعمال العنف التي تحدث في سياق الحرب، من الضروري إنشاء نظام شامل لتوثيق ورصد مثل هذه الحالات. وينبغي أن يشمل هذا النظام مرصداً مركزياً مخصصاً لتتبع الانتهاكات، بالإضافة إلى وحدات رصد وتوثيق أصغر في مختلف الولايات.
- وللتأكد من فعالية هذا النظام يجب تقسيمه إلى وحدات متخصصة، لكل منها مجال معين. وتشمل هذه الوحدات مراكز الرصد والتوثيق والحماية والقانونية والطبية والنفسية/الاجتماعية والإعلامية والتوعية. ومن خلال تسليط الضوء على المناطق والمجموعات الأكثر ضعفا، سيلعب مركز الإعلام والتوعية دورا حاسما في رفع مستوى الوعي حول أعمال العنف المستمرة.
- ويجب التأكيد على ضرورة المساءلة عن جرائم الحرب والانتهاكات المرتكبة ضد المدنيين، ويجب أن يواجه المتورطون في مثل هذه الأفعال العواقب.
- ويعتبر تفعيل اتفاقية جنيف رقم 4 وفرض العقوبات خطوات ضرورية في هذا الصدد.
- إن تعزيز القبول المجتمعي ورفض خطاب الكراهية أمر ضروري لتعزيز بيئة سلمية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء محطات ومنصات إعلامية مخصصة لرفع مستوى الوعي حول العنف أثناء النزاعات.

- وتلعب الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي دورا حاسما في الدعوة إلى تفعيل البروتوكولات والاتفاقات التي تهدف إلى حماية النساء والفئات الضعيفة الأخرى أثناء الصراعات.
- إنشاء وحدة مخصصة وشفافة داخل الشرطة أو النيابة العامة أو المحاكم لرصد ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات والعنف أثناء النزاعات.

Fikra for Studies & Development

A Sudanese political, nonpartisan, Public policy research organization and think-tank that focuses on studying critical social, political, and economic issues related to democracy, peace, stability, and development in Sudan.

Fikra pushes at the frontiers of knowledge and political and social change in order to redefine the debate over public issues and foster new and effective directions for progressive reform in Sudan.

In order to understand the nature of and possible solutions to the major public problems, Fikra's programs adhere to the standards of independent inquiry and research that are pursued regardless of political and social biases.

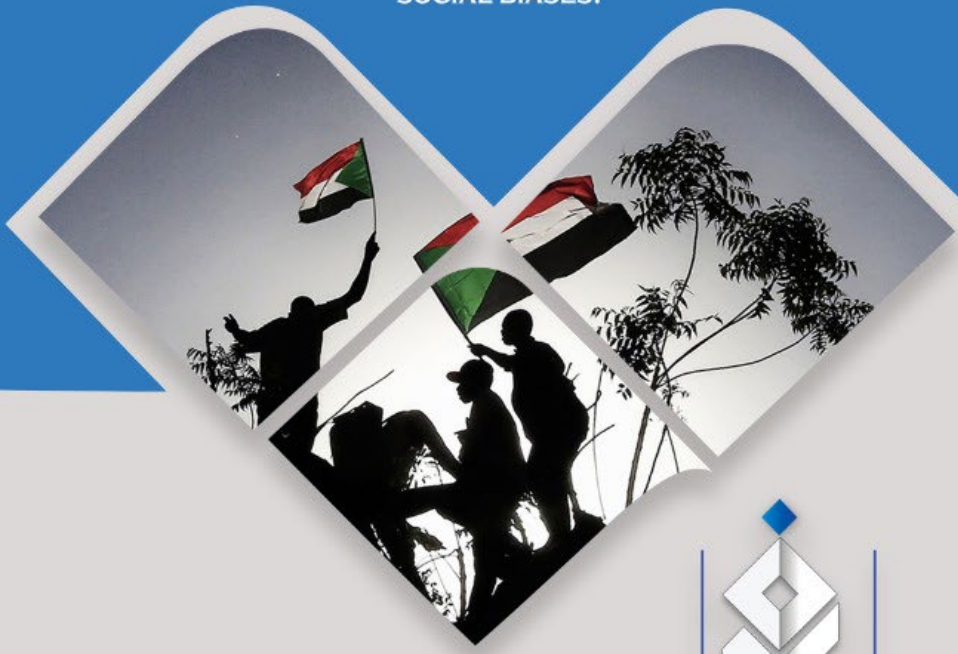

فكـــــرة للدراســـــات و التنميـــــة

Fikra for Studies & Development

www.fikrasd.com